A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/9/22
13 August 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة
البند ٣ من جدول الأعمال

تعزيز وحمايـــة جميـــع حقـــوق الإنسان، المدنية والـــسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار الضارة لنقـــل وإلقـــاء المنتجـــات والنفايات السمّية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقـــوق الإنسان، السيد أوكيشوكوو إيبيانو*

* تأخر تقديم هذا التقرير لكي يتضمن أحدث المعلومات.

(A) GE.08-15054 020908 030908

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزاً للأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص المعني بالآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمّية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان، منذ آخر تقرير قدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (A/HRC/7/21).

ويركز التقرير أيضاً، بوجه خاص، على مشاركة المقرر الخاص في الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، الذي عقد في بالي بإندونيسيا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

وفي ضوء الاستعراض الذي سيجريه المجلس في دورته التاسعة، للولاية المتعلقة بالآثار الضارة لنقل وإغراق المنتجات والنفايات السمّية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان، يعرض التقرير أيضاً بعض التحديات التي واجهها المقرر الخاص أثناء اضطلاعه بولايته، ويقدم عدداً من المقترحات التي ترمي إلى تعزيز الولاية من أجل أن ينظر فيها مجلس حقوق الإنسان.

المحتويات

	الفقـــرات	*الصفحة*
مقدمة	١-٧	٤
أولاً - أحدث المعلومات المتعلقة بأنشطة المقرر الخاص.....	٨-١٦	٥
ألف - البعثات القطرية	٨-١٥	٥
باء - البيانات والأنشطة	١٦	٦
ثانياً - الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن الـــتحكم في نقـــل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.....	١٧-٣٢	٦
مساهمة المقرر الخاص.....	٢٥-٣٢	٨
ثالثاً - استعراض الولاية.....	٣٣-٣٦	٩
رابعاً - النتائج والتوصيات	٣٧-٤١	٩

مقدمة

١- يُقدم هذا التقرير وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ ولقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥.

٢- وقد اعتمدت لجنة حقوق الإنسان قرارها الأول بشأن "الآثار الضارة لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمّية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان" في عام ١٩٩٥. وأكد قرار اللجنة ٨١/١٩٩٥، أن نقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمّية والخطرة بصورة غير مشروعة يشكلان تهديداً خطيراً لحق الإنسان في الحياة والصحة، ونصّ على إنشاء ولاية المقرر الخاص لتحليل الآثار الضارة لهذه الظواهر على حقوق الإنسان. وقد اعتمدت اللجنة سنوياً قرارات بشأن هذه القضية. وعمدت بموجب قرارها ١٧/٢٠٠٤، إلى تمديد ولاية المقرر الخاص لفترة ثلاث سنوات أخرى.

٣- وقام المقرر الخاص، السيد أوكيشوكوو إيبيانو، في أول تقرير قدمه بصفته مكلفاً بولاية (E/CN.4/2005/45)، بإحاطة اللجنة علماً بأنه ينوي اعتماد نهج التركيز المواضيعي في تقاريره المقبلة. وحدد معايير مثل نطاق وخطورة انتهاكات حقوق الإنسان التي تنشأ أو يُحتمل أن تنشأ عن قضية بعينها، وما إذا كان يمكن أن يؤدي تحليل انتهاكات حقوق الإنسان من وجهة نظر الضحايا إلى إضافة زخم إلى الجهود الدولية لمعالجة قضية بعينها وتطبيق ذلك عند اختيار المواضيع التي سيركز عليها في تقاريره.

٤- وقد اختار المقرر الخاص، في آخر تقرير قدمه إلى مجلس حقوق الإنسان في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨ (A/HRC/7/21)، التركيز على الحق في الحصول على المعلومات وأهميته بالنسبة لولايته. وأشار إلى أن الحصول على المعلومات المتعلقة بالمنتجات والنفايات السمّية والخطرة وآثارها على البيئة، وتبليغ تلك المعلومات، أمر لا غنى عنه لتعزيز وحماية الحقوق الأخرى المعترف بها دولياً كالحق في الحياة والحق في الصحة والحق في الغذاء الكافي، من بين حقوق أخرى.

٥- وسيكون هذا التقرير الثاني الذي يعرضه المقرر الخاص على مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨، بناء على رغبة المجلس في أن يقدم عدد من المكلفين بولايات في إطار إجراءات خاصة تقاريرهم السنوية في المستقبل في دورته التي تعقد في الخريف. ولذلك فهو يعكس الأنشطة المضطلع بها بموجب الولاية خلال فترة وجيزة غير معهودة.

٦- وفي ضوء استعراض الولاية الذي سيجريه المجلس في دورته التاسعة، قدم المقرر الخاص، من أجل مداولات المجلس، بعض نقاط للمناقشة تتعلق بالتحديات التي واجهها في أثناء اضطلاعه بولايته. كما يقدم بعض الاقتراحات التي تتعلق بكيفية تعزيز الولاية.

٧- ويقدم المقرر الخاص أيضاً عرضاً عاماً لمشاركته في الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (اتفاقية بازل)، والذي عقد في بالي بإندونيسيا.

أولاً – أحدث المعلومات المتعلقة بأنشطة المقرر الخاص

ألف – البعثات القطرية

١– جمهورية تنزانيا المتحدة

٨– بدعوة من الحكومة، قام المقرر الخاص ببعثة إلى جمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٢١ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وكان الهدف الرئيسي من هذه البعثة هو دراسة تأثير أنشطة التعدين على النطاقين الضيق والواسع على السكان المحليين.

٩– ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه لحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة على دعوتها إياه وعلى ما أبدته من تعاون معه خلال فترة بعثته. ويود أن يسلط الضوء، بصفة خاصة، على ما قدمته وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة الطاقة والتعدين من تعاون ومساعدة ممتازين. ويود المقرر الخاص أن يطلب إلى حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة أن تستعد على نحو أفضل للبعثات المقبلة التي سيقوم بها المكلفون بولايات في إطار إجراءات خاصة.

١٠– كما يود المقرر الخاص أن يتوجه بالشكر إلى فريق الأمم المتحدة القطري، ولا سيما، مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على دعمهم الفعال والسخي لتنظيم البعثة، وبوجه خاص، لتوفير المعارف التقنية والمحلية للبعثة.

١١– وقد قدّم المقرر الخاص إلى المجلس تقريراً عن بعثته إلى جمهورية تنزانيا المتحدة (A/HRC/9/22/Add.2).

٢– كوت ديفوار وهولندا

١٢– وقت كتابة هذا التقرير، كان من المقرر أن يقوم المقرر الخاص بزيارة إلى كوت ديفوار في الفترة من ٤ إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨. ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه لحكومة كوت ديفوار على الدعوة التي وجهتها إليه. وهو سيقوم أيضاً بزيارة إلى هولندا في الأشهر المقبلة. ويتوجه بالشكر العميق إلى حكومة هولندا على تعاونها.

١٣– والهدف من القيام ببعثة مشتركة إلى كوت ديفوار وهولندا هو دراسة تأثير قضية بروبو كوالا على حقوق الإنسان. ففي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، قامت باخرة مسجلة باسم بروبو كوالا بتفريغ ما يصل إلى ٥٠٠ طن من النفايات السامة للتخلص منها حول منطقة أبيدجان في كوت ديفوار. ويُدّعى أن النفايات السمّية المكونة من مزيج قلوي مركب من الماء والبنزين والصودا الكاوية تُطلق مواد كيميائية سمّية كثيرة، منها كبريتيد الهيدروجين. واستناداً إلى إحصاءات رسمية صادرة عن حكومة كوت ديفوار، قُتل ما مجموعه ١٦ شخصاً والتمس ما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ شخص علاجاً طبياً بسبب التعرض لهذه النفايات. بيد أن بعض المصادر تقدم أرقاماً أعلى في هذا الخصوص.

١٤– وبروبو كوالا، هي سفينة مؤجرة للشركة الهولندية ترافيغورا. وقد حاولت شركة ترافيغورا قبل إلقاء هذه النفايات حول مدينة أبيدجان، معالجتها في أمستردام. وتشير التقارير إلى أن شركة خدمات ميناء أمستردام ب ف (Amsterdam Port Services BV)، وهي الشركة التي تعاقدت على أخذ النفايات، قد تراجعت عن الفكرة بعد أن أبلغ الموظفون العاملون لديها عن وجود رائحة كريهة تنبعث من النفايات.

١٥- وسيقدم المقرر الخاص تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان عن البعثة المشتركة التي سيقوم بها إلى كوت ديفوار وهولندا ضمن تقريره السنوي لعام ٢٠٠٩ الذي يقدمه.

باء - البيانات والأنشطة

١٦- أرسل المقرر الخاص بياناً إلى الاجتماع الثالث للأطراف في اتفاقية الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية (اتفاقية آرهوس)، الذي عقد في الفترة من ٨ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في ريغا. ويود المقرر الخاص أن يتوجه بالشكر إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا على الفرصة التي أتاحتها له للمساهمة في الاجتماع. وأكّد المقرر الخاص في بيانه، على أنه ينبغي للحكومات أن تكف عن اعتبار نفسها جهات رقابة على المعلومات، بل تعتبر نفسها جهات أمينة على الجمهور لا على الدولة. وحث على الاحتفاظ بالمعلومات المتعلقة بالقضايا البيئية كأمانة لمصلحة الجمهور لا لمصلحة أولئك الذي يسيطرون على الدولة. وأكد المقرر الخاص مجدداً أن حصول الجمهور على المعلومات والحق في الحصول على المعلومات أمران لا غنى عنهما لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ولحماية البيئة. ودعا المزيد من الدول إلى الانضمام إلى اتفاقية آرهوس التي تسّلم، على نحو صائب، بأهمية الحق في الحصول على معلومات عن المسائل البيئية ومشاركة الجمهور فيها.

ثانياً- الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

١٧- اعتُمدت اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (اتفاقية بازل) في عام ١٩٨٩، ودخلت حيز النفاذ في ٥ أيار/مايو ١٩٩٢. وقد وضعت هذه الاتفاقية للتصدي للشواغل المثارة في مجال إدارة ما يصل حجمه تقديرياً إلى ٤٠٠ مليون طن من النفايات الخطرة والتخلص منها ونقلها عبر الحدود والتي تنتج في أنحاء العالم كل سنة. وتتمثل المبادئ التوجيهية للاتفاقية في خفض نقل النفايات الخطرة عبر الحدود إلى الحد الأدنى؛ وإدارة هذه النفايات الخطرة إدارة سليمة بيئياً؛ ومعاملة النفايات الخطرة والتخلص منها في أقرب موقع ممكن لمصدر إنتاجها؛ وخفض إنتاجها إلى أدنى حد عند المصدر. ويوجد حالياً ١٧٠ طرفاً في الاتفاقية[(١)].

١٨- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وجهت أمانة اتفاقية بازل دعوة إلى المقرر الخاص لمخاطبة الجزء الرفيع المستوى خلال الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل. وكان موضوع الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف هو " إدارة النفايات من أجل صحة البشر وسبل كسب عيشهم".

١٩- ولم يكن الهدف من اختيار هذا الموضوع للاجتماع هو الدعوة إلى أنشطة جديدة أو البدء في هذه الأنشطة في إطار اتفاقية بازل، وإنما إرساء الصلة الوثيقة بين الاتفاقية والأهداف الإنمائية للألفية، من خلال إبراز كيفية إسهام عملية إدارة النفايات الخطرة إدارة سليمة بيئياً في التنمية المستدامة بطرق ملموسة.

---

(١) انظر العنوان التالي: http://www.basel.int/ratif/convention.htm.

٢٠- وتعد الإدارة السليمة بيئياً والانضمام إلى اتفاقية بازل مسألتين أساسيين لحماية الصحة البشرية وسبل كسب العيش إضافة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبصفة خاصة الهدف ١ (القضاء على الفقر المدقع)، والهدف ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، والهدف ٤ (تخفيض معدل وفيات الأطفال)، والهدف ٥ (تحسين الصحة النفاسية)، والهدف ٦ (مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض)، والهدف ٧ (كفالة الاستدامة البيئية)، والهدف ٨ (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية)[٢].

٢١- وكان برنامج عمل الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف حافلاً بالبنود. وقد اعتمدت الدول الأطراف أكثر من ٣٠ قراراً أعدها الفريق العامل المفتوح العضوية، من بينها : التعاون والتنسيق، والميزانية، والمسائل القانونية، واستعراض المراكز الإقليمية ومراكز التنسيق التابعة لاتفاقية بازل، وبرنامج الشراكة، والخطة الاستراتيجية، والمسائل التقنية.

٢٢- وذكّرت كاتارينا كومر بيري، الأمينة التنفيذية لاتفاقية بازل، المندوبين في بيانها الافتتاحي الذي أدلت به أمام الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف، بالإنجازات التي حققتها الاتفاقية في الآونة الأخيرة. وتشمل هذه الإنجازات: حل مشكلة نفايات المعدات الإلكترونية التي أفضت إلى إعلان نيروبي الذي اعتمد في الاجتماع الثامن لمؤتمر الأطراف، والجهود المبذولة على المستوى الدولي لتفكيك السفن؛ والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز قدرة كوت ديفوار على التعامل مع النفايات الخطرة، وزيادة مشاركة أصحاب المصلحة، وتعزيز قدرات البلدان النامية من خلال المراكز الإقليمية ومراكز التنسيق التابعة لاتفاقية بازل، وصياغة مشروع مبادئ توجيهية تقنية لنفايات الإطارات المستعملة والزئبق. وأشارت السيدة كومر بيري أيضاً إلى بعض التحديات التي تواجهها الاتفاقية. فقالت إن الاتفاقية تواجه في الوقت الراهن أوقاتاً عصيبة وأعربت عن أملها في أن يدرج الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف اتفاقية بازل بحزم على جدول الأعمال الدولي، وأن يؤكد من جديد تنفيذها كشرط أساسي للتنمية المستدامة[٣].

٢٣- وعلى الرغم من الجهود التي بذلها كثير من المندوبين في دفع جدول الأعمال قدماً، أخفق الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اعتماد تعديل الحظر بموجب اتفاقية بازل. وينص تعديل الحظر على منع عمليات تصدير جميع أشكال النفايات الخطرة من ٢٩ بلداً من أغنى البلدان الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى جميع البلدان غير الأعضاء في المنظمة.

٢٤- وتشمل النتائج الإيجابية التي أسفر عنها الاجتماع، الاتفاق على زيادة التآزر مع اتفاقية استكهولم للملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم بالنسبة لبعض المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الخطرة المتداولة في التجارة الدولية. وقد توصل الاجتماع إلى اتفاق بشأن الإطار الاستراتيجي وأيضاً بشأن خطة عمل للشراكة في مجال نفايات المعدات الإلكترونية.

---

(٢) http://cop9.basel.int/cop9theme.pdf.

(٣) انظر العنوان التالي: http://www.iisd.ca/download/pdf/enb2027e.pdf.

مساهمة المقرر الخاص

٢٥- أثنى المقرر الخاص في بيانه الذي أدلى به أمام الجزء الرفيع المستوى على منظمي الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف لاختيار موضوع يركز على الصحة البشرية وسبل كسب العيش، ووضعه على خلفية الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦- وبحث المقرر الخاص الصلات بين ولايته واتفاقية بازل، ولا سيما، نقل المنتجات والنفايات الخطرة عبر الحدود. ولاحظ المفارقة المتأصلة في استخدام المواد الكيميائية في إنتاج الغذاء، وقال إنه إذا كانت الأسمدة ومبيدات الآفات ومبيدات الأعشاب ذات فائدة في زيادة الإنتاج الغذائي وتحسين المحافظة عليه، فإن أضرارها على الصحة والبيئة على المدى الطويل لا تزال تثير القلق.

٢٧- والقضية الأخرى التي وجّه المقرر الخاص اهتمام الاجتماع إليها هي مخزونات مبيدات الآفات التي لم تعد صالحة للاستعمال. وقال إن أكثرية هذه المبيدات للآفات التي وصلت إلى البلدان النامية، قد وصلتها في سياق تقديم المساعدة الإنمائية إلى القطاع الزراعي. بيد أنها تشكل خطراً كبيراً على الحياة والصحة، وقد أدى التخلص منها بصورة غير سليمة إلى تلوث الأراضي الزراعية والأنهار. وقال المقرر الخاص إن البلدان النامية لا تملك في أغلب الأحيان القدرات التقنية والمالية للتخلص من هذه المواد الكيمائية بصورة مأمونة.

٢٨- وأوحى المقرر الخاص أيضاً للاجتماع بأن الفقر يشجع على تدابير وممارسات يائسة فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك، القبول العشوائي للمنتجات والنفايات الخطرة والاستخدام غير المنظم للمواد الكيميائية الخطرة في مختلف الأنشطة وهو ما يشكل بدوره خطراً على الإنتاج الزراعي وإنتاج الأغذية.

٢٩- وناشد المقرر الخاص الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف ألا ينسى بُعد حقوق الإنسان الذي تنطوي عليه التجارة بالنفايات. وأعرب عن أسفه لعدم إيلاء اهتمام كاف لقضية إدارة النفايات على المستويات الوطني والإقليمي والدولي. وأكّد مجدداً أن التحدي يظل متمثلاً في ضمان إدارة المنتجات والنفايات الخطرة بصورة سليمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المكفولة دولياً.

٣٠- وأخيراً، دعا المقرر الخاص حكومة نيجيريا إلى النظر في استضافة المؤتمر الأول للأطراف في اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها ضمن أفريقيا. وعلى الرغم من أن اتفاقية باماكو دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٩٦، فلم يعقد أي اجتماع للأطراف إلى الآن.

٣١- وأشاد المقرر الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وباتفاقية بازل لمتابعة حادثة بروبو كوالا في كوت ديفوار ولوضع خطة لإدارة النفايات الخطرة من أجل منطقة أبيدجان، ولبدء مشروع مشترك يقضي بإنشاء نظام أشد صرامة لمراقبة نقل النفايات في القارة الأفريقية.

٣٢- وسلّم أيضاً بالجهود التي تبذلها المنظمة البحرية الدولية ومنظمة الصحة العالمية والاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، والتي عملت عن كثب مع حكومة كوت ديفوار من خلال تقديم المساعدة التقنية والمساهمة في تنفيذ برنامج العمل.

ثالثاً – استعراض الولاية

٣٣- يود المقرر الخاص أن يبدي بعض التعليقات على التحديات التي واجهته في الاضطلاع بولايته. ويعرب عن أمله في أن ينظر مجلس حقوق الإنسان في هذه التحديات أثناء قيامه باستعراض القرار ٢٠٠٥/١٥الصادر عن لجنة حقوق الإنسان المتعلق بالآثار الضارة لنقل وإغراق المنتجات والنفايات السمّية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان.

٣٤- ولا يزال المقرر الخاص يشعر بالإحباط لقلة إيلاء الاهتمام لولايته. وكثيراً ما كان المقرر الخاص يجابه، خلال مشاوراته مع الدول الأعضاء، حججاً تدفع بأن من الأنسب مناقشة قضايا إدارة النفايات السمّية في منتديات البيئة عوضاً عن مناقشتها في مجلس حقوق الإنسان. ويود المقرر الخاص أن يذكّر الدول الأعضاء بأن نقل المنتجات والنفايات السمّية والخطرة له عواقب بعيدة المدى على حقوق الإنسان على نحو ما يتضح من تأثير حادثة بروبو كوالا التي وقعت في مدينة أبيدجان وأسفرت عن موت ١٦ شخصاً، في الوقت الذي بلغ فيه عدد الذين تعرضوا لمشكلات صحية متنوعة ما يصل إلى ١٠٠ ٠٠٠ شخص. ودعا مجلس حقوق الإنسان إلى أن يتعامل مع هذه القضية بجدية أكثر. ومما يثبط همّته هو العدد المحدود للدول الراغبة في إقامة حوار بنّاء معه بشأن الولاية خلال الجلسات التحاورية في مجلس حقوق الإنسان.

٣٥- ويحدد القرار ٢٠٠٥/ ١٥جدول أعمال طموحاً للولاية. وفي حين يظل المقرر الخاص يلتزم بتنفيذ ولايته بفعالية، فقد تعذّر عليه القيام بجميع الأعمال حسبما طلبت لجنة حقوق الإنسان، والتي يتولى القيام بها في الوقت الحاضر مجلس حقوق الإنسان بسبب الموارد المحدودة المتاحة. ويود المقرر الخاص أن يدعو الدول إلى تقديم المزيد من الأموال والدعم إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان لكي تتمكن من دعم عمله بمزيد من الفعالية.

٣٦- ويشير المقرر الخاص إلى أن القرار ٢٠٠٥/١٥ طلب إليه التحقيق في القضايا والظواهر المتصلة بالآثار الضارة لنقل وإغراق المنتجات والنفايات السمّية والخطرة بصورة غير مشروعة على التمتع بحقوق الإنسان. ومع ذلك، فمن الناحية العملية يتعلق الجزء الأكبر من المعلومات التي يتلقاها بحركة ونقل منتجات ونفايات سمية وخطرة عبر الحدود، والتي تبدو قانونية من الناحية الرسمية، ولا سيما تلك التي تأخذ شكل مساعدة تجارية وإنمائية. بيد أن أنواعاً معينة من هذه الحركة يمكن أن تُعتبر "غير مشروعة" بالاستناد إلى معايير حقوق الإنسان وتنطوي على آثار ضارة بعيدة المدى على التمتع بمعظم حقوق الإنسان المكفولة دولياً. ويود المقرر الخاص أن يطلب إلى المجلس أن ينظر في تعزيز الولاية، عن طريق توسيع نطاقها لتشمل جميع أنواع نقل وإغراق المنتجات والنفايات السمّية والخطرة.

رابعاً – النتائج والتوصيات

٣٧- يود المقرر الخاص أن يتوجه بخالص الشكر إلى أمانة اتفاقية بازل على دعوته لمخاطبة الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل. وقد أعرب عن تقديره لأن الفرصة قد أتيحت له لإجراء مشاورات مع المندوبين الذين يعملون في مجال البيئة ومع الوكالات المتخصصة الأخرى. وهو يقدّر كثيراً الفرصة التي أتيحت له ليذكّر المندوبين بما لقضايا النفايات من بعد يتعلق بحقوق الإنسان، ويتطلع في المستقبل إلى العمل مع مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل.

٣٨- ويود المقرر الخاص أن يستكشف فرصاً مماثلة للعمل مع اتفاقيتي روتردام واستكهولم من أجل تكثيف التنسيق والتعاون الدولي لإتاحة منظور لحقوق الإنسان من زاوية الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية السمّية والنفايات الخطرة. وسوف يكون ذلك استكمالاً لمشاركة المقرر الخاص السابقة في عملية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٣٩- ويود المقرر الخاص أن يدعو البلدان التي لم تصدق بعد على اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم لكي تنظر في التصديق عليها.

٤٠- ويدعو المقرر الخاص الدول إلى تقديم المزيد من الموارد إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل تنفيذ ولايته بفعالية، ولا سيما، لتمكينه من مواصلة إجراء مشاورات مع مجموعة من أصحاب المصلحة، بشأن دراسة عالمية وشاملة ومتعددة التخصصات للمشاكل الحالية والاتجاهات الجديدة والحلول في مجال جميع أشكال نقل وإغراق المنتجات والنفايات السمّية والخطرة، كيما يقدم توصيات ومقترحات ملموسة بشأن التدابير الملائمة لمراقبة آثارها الضارة على التمتع بحقوق الإنسان والتقليل منها والقضاء عليها.

٤١- ويود المقرر الخاص أن يطلب إلى المجلس أن ينظر في تعزيز الولاية بحيث تشمل جميع أشكال نقل وإغراق المنتجات والنفايات السمّية والخطرة فيما يتعلق بالتمتع بحقوق الإنسان.

- - - - -